الفصل التاسع

ما مستقبل الإعلام في العالم العربي؟

روجر ديكنسون وباري جونتر

في هذا الكتاب جمعنا معًا المواد لتعزيز فهْم وسائل الإعلام العربية المعاصرة من خلال البناء على البحث التجريبي الذي أجراه باحثون في الإعلام في دول عربية عدَّة، ونحن ندرك في الوقت ذاته أن وسائل الإعلام هذه تشهد تغييرات جذرية، وتعمل ضمن سياقات اقتصادية وسياسية متسارعة. وقد أخذت وسائل الإعلام هذه تطبِّق ممارسات مهنية وتنظيمية جديدة، وتتحدى القيود المفروضة على الإعلام وطُرُق عرْض الأخبار التقليدية.

مما لا شك فيه أن كل جانب من جوانب عالم الأخبار يجري إنتاجه حاليًّا على أرضية متحركة، فالتطور المستمر والسريع وإعادة الهيكلة والتشكيل من بين السمات الرئيسة لصناعة الأخبار المعاصرة، ويحدث ذلك وسط مؤثرات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وتقنية تضغط بطرق مختلفة على صناعة الأخبار في جميع أنحاء العالم، وهي تحاول التكيف مع قوى العولمة والتغييرات في الأنظمة والجماهير.

نحن نعترف بأن أي نقاش تفصيلي لآخر التطورات في العالم العربي، كما قلنا في الفصل الأول، هو خارج نطاق مهمة هذا الكتاب، وأن علينا التركيز على وضع صناعة الخبر وطبيعتها المتغيرة عند مراجعة البحوث والأفكار المختلفة التي استطعنا جمعها

معًا. ويمكن القول إن استخدام التقنية الرقمية المرتبطة بالإنترنت السلكي واللاسلكي أدَّى دورًا مهمًّا في الانتفاضات الشعبية التي حدثت أواخر عام 2010 حتى عام 2012، ومكَّنت الأفراد المشتتين من إنشاء شبكات تواصل ومنصات للضغط والدعاية بعيدًا عن رقابة الحكومة Diamond & Plattner, 2012.

وحتى الآن، ركز الباحثون الذين درسوا هذه الظواهر على الدور المركزي للصحافة الرقمية في إثارة أحداث الربيع العربي، وقال بعضهم إن المدونات ومواقع التواصل الاجتماعي مكَّنتا الناس العاديين من التعبير عن آرائهم في أجواء كان النقاش السياسي الحقيقي فيها محظورًا، وإن هذا – إلى جانب التحركات على الأرض – أدَّى إلى إسقاط الأنظمة القائمة (Meier, 2012). وذهب باحثون آخرون (Howard & Hussain, 2012) إلى أبعد من ذلك، حيث قالوا إن وسائل الإعلام الرقمية كانت فاعلة ومؤثرة جدًّا في إحداث التغيرات السياسية والدستورية في هذه المرحلة.

مما لا شك فيه أن المشهد الإعلامي العربي قد تَغيَّر بسرعة منذ بداية القرن الحادي والعشرين، ولم يقتصر هذا التغيير على زيادة حجم القطاع الإعلامي فحسب، بل غيَّر الطبيعة التقليدية لهذا الإعلام جذريًّا، ومن خلال تحدِّي الأشكال القديمة المتوارثة في عرض الأخبار العربية، وتبنِّي صيغ تحاكي تلك المستخدمة في وسائل الإعلام العالمية الموجودة في الغرب، أصبحت قناة الجزيرة محركًا قويًّا للتغيير منذ انطلاقتها عام 1996. ومع أن كثيرًا من صناعة الإعلام العربي لا تزال تحت سيطرة الحكومات حتى الآن، فإنه سُمِح لعدد متزايد من الخدمات الإخبارية في كثير من دول المنطقة بممارسة حرية تشغيلية أكبر، وبخاصة ما يتعلق بأساليب إعداد نشرات الأخبار وطرق تقديمها.

كما فتحت الإنترنت قنوات جديدة لنشر الأخبار، ولنقاش سياسي أكثر انفتاحًا يستطيع تفادي الرقابة الرسمية (Goldsmith & Wu, 2006)، وأدى هذا، إضافة إلى انتشار قطاع الإعلام التجاري وتوسُّعه في المنطقة، إلى إيجاد صناعة إعلامية عربية

تبدو على السطح، في بعض الدول، مثل الأنظمة الإعلامية الليبرالية في الدول الغربية، بعيدة عن سطوة الحكومة ورقابتها. أما تحت السطح، فإن الواقع قد يبدو مختلفًا؛ إذ تستطيع الحكومات سَنَّ التشريعات التي تضع قيودًا قانونية على كيفية عَمَل وسائل الإعلام (Lagerkvist, 2010).

من الواضح في كل واحد من الفصول السابقة أن التغيير التقني صاحبه تغيير في عدد من المستويات الاجتماعية والثقافية؛ وذلك لأن اعتماد الحكومات والأفراد على التقنيات الرقمية أدَّى إلى التنوع في المشهد الإعلامي من حيث الملكية ومصادر الخدمة والمحتوى المقدَّم. حاليًّا، يوجد دليل واضح على أن أنواع الجيل الثاني من أدوات الشبكة العنكبوتية العالمية، ومنها: المدونات، ومواقع الدردشة، والنقاشات، والمواقع الإخبارية أخذت تُحوِّل السيطرة على المشهد الإخباري من عدد قليل من مزودي الخدمة النخبويين إلى الجمهور الأوسع، ما أدَّى إلى انتشار أجواء النقاش السياسي المفتوح (Al-Saqaf, 2012; Howard & Hussain, 2012). في الوقت ذاته، أدركت الحكومات العربية الشهية المتغيرة على الأخبار التي أثارها تعرُّض المواطن العربي لمصادر أخبار عالمية، فاستجابت لها بطرق عدَّة، وقد حرك ظهور قناة الجزيرة هذه الشهية أكثر، بتقديم أخبار ليست متنوعة ومختلفة فحسب، وإنما مثَّلت أيضًا وجهات النظر العربية من قضايا وأحداث بطريقة لم تتوافق دائمًا مع رؤية حكومات بعينها. ومثلما أظهر البحث والتحليلات الواردة في هذا الكتاب، فإن هذه الشهية الجماهيرية للأخبار المتنوعة والموضوعية وللنقاش السياسي الحر يمكن أن نلمسها عبر المنطقة العربية. قد يبدو أن هذا لا يمثل رفضًا للقيم الدينية والروحية والأعراف، أو قبولًا غير مشروط للديموقراطية الغربية، لكنه بالأحرى يشير إلى رغبة في الحصول على ذلك النوع من الخدمات الإخبارية الذي يستطيع أن يُثْري الحُكْم الشخصي على الأحداث والقضايا الراهنة.

في هذا الفصل الختامي، سندمج ما تعلمناه من التحليلات في الفصول السابقة من هذا الكتاب، ثم نتطرق ثانية إلى تطورات إخبارية معيَّنة، وإلى نماذج استهلاك الأخبار التي ظهرت في عموم الوطن العربي، وسنَصِف ما نظن أنها أكثر التغييرات أهمية، ودرجة استمراريتها في دول مختلفة، وسوف ننهي الفصل بنقاش موجز للاتجاهات التي قد تأخذها وسائل الإعلام في العالم العربي مستقبلًا.

نظرة شاملة وخلاصة

يقدم الفصل الذي كتبه الجابر وجونتر نظرة شاملة لأنظمة الإعلام في ست دول خليجية، هي: البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ويبيِّن، على الرغم من اشتراك هذه الدول في الدين واللغة والثقافة، واعتمادها على احتياجات النفط والغاز، إلا أن هناك اختلافات مهمة بينها، ما يؤثر في طبيعة إعلامها، والأطر التنظيمية التي يعمل من خلالها، ومدخلات الخدمات الإخبارية.

بحسب المعايير العالمية، ومقارنة بالدول الأخرى في العالم العربي، فإن تاريخ الصحافة في هذه الدول يُعدُّ قصيرًا نسبيًّا (عُمان، مثلًا)، لكن أنظمتها الإعلامية تتميز بالتوسع المنتظم في منافذ الإعلام المحلية، التي تزايد عددها إلى حد كبير في العقد الماضي. كما شهدت الحقبة مزيدًا من الانفتاح في توزيع الصُّحُف الأجنبية في بعض الدول (قطر، مثلًا). ومما لا شك فيه أن انتشار القنوات التلفازية الفضائية يُعدُّ محركًا مهمًّا للتغيير، وقد أظهر الباحثان أثرها الواضح في منطقة الخليج. كان هذا الانتشار، إضافة إلى تطوُّر تقنيات الإعلام الأخرى، والمنصات المتعددة التي أحدثتها لتوفير الخدمات الإخبارية، جزءًا من التحدي لهيمنة خدمات الأخبار التي ظلت حكومات هذه الدول تموِّلها وتسيطر عليها، وترافقت هذه التغييرات مع دعوات لتحرير سوق الإعلام، وزيادة خيارات الاستهلاك، وأدَّت التحولات الناجمة في سياسات الإعلام وقوانينها إلى

ظهور دلائل على تخفيف القيود، حتى وإن كانت بطيئة وغير منتظمة، على الأخبار، وإلى مزيد من حرية التعبير في المنطقة.

من الملاحظات أيضًا أن دول الخليج تهيمن على القنوات التلفازية الفضائية عبر العالم العربي من حيث الملكية والرقابة. ومع أن الدول الفردية لم تعُد تحتكر ملكية هذه القنوات، إلا أنها لا تزال قادرة على التحكم في المحتوى؛ فتاريخيًّا، تنقلت مراكز الصحافة وإنتاج الأخبار عبر المنطقة مع تغيُّر سياسات الحكومات. وذكر الباحثان كيف أن دولًا بعينها، مثل: البحرين، والكويت، والإمارات، مثَّلت في مراحل معينة من تاريخها الجانب الأكثر ليبرالية في الطيف السياسي في الخليج وذلك فيما يتعلق بالصحافة، وتعدُّ إمارة دبي- مثلًا- فريدة في الوقت الحاضر من حيث السماح بمنطقة تجارة حرة في المدينة الإعلامية للمؤسسات الإعلامية الخاصة.

تمتلك دول الخليج كافة وتدير وكالات أنباء خاصة بها، ظل يُنظَر إليها عالميًّا على أنها أدوات في يد الحكومات والتشدد الإسلامي، ولكن يبدو أن هذه الحكومات أخذت تعترف تدريجيًّا بفوائد الانفتاح، ومن ذلك زيادة استخدام وسائل الإعلام للترويج للمصالح الوطنية إقليميًّا وعالميًّا، وحددت بعض هذه الحكومات مبكرًا فرص العمل مع مشروعات الإعلام الخاصة لجني هذه الفوائد، ويُعدُّ دعْم الحكومة القطرية قناةَ الجزيرة أوضح مثال على ذلك، وحاولت دول عربية أخرى تقليد النجاح القطري بإطلاق مشروعات مماثلة.

ترافقت هذه التطورات مع زيادة انتشار قنوات التسلية والترفيه وشعبيتها، التي طغت على القنوات الدعائية، وقنوات وزارات الإعلام التقليدية، وأدَّى هذا الانتشار بدوره إلى زيادة عدد الخدمات الإخبارية المتوافرة، وفي مقدمتها قناة السي.إن.إن، والجزيرة، والسبب في شعبية قناة الجزيرة، كما يقول الجابر وجونتر، هو تخصيص مساحات لوجهات النظر العربية المختلفة من خلال برامجها المتنوعة، وتأثيرها في الممارسة

المهنية في إعداد نشرات الأخبار وتقديمها. ويُلاحِظ هذان المؤلفان انعكاسات ذلك على الاستقرارين الوطني والإقليمي، ويتوقعان استمرار تأثير قناة الجزيرة بصفتها محفزة وداعمة للتقدم الثقافي والسياسي والاقتصادي، وفتْح البرامج الإخبارية لتغطي مدى واسعًا من الموضوعات التي كانت مُحرَّمة في الماضي. وقد ساعدت قناة الجزيرة على تغيير العلاقات بين العالم العربي والمجتمع الدولي، كما يقول الباحثان، مع أن هذه التطورات كانت خلافية في بعض الأوقات (مثل تغطية النزاعات العالمية)، كما أثارت المواقف ووجهات النظر التي تبثها القناة احتجاجات شديدة على المستويين الإقليمي والعالمي.

ومع أن التوجيهات الليبرالية جلبت معها فوائد مختلفة، إلا أنها تمثل تحديات للحكومات المعنية فيما يتعلق بتآكل التقاليد والسلطة، وتزايد التأثير الكبير للمُثُل والثقافة الغربية. وقد استنتج الباحثان أن التغيير في المشهد الإعلامي لا يُسرِّع وتيرة التغييرين الاجتماعي والسياسي في المنطقة فحسب، وإنما له أثره في تحسين صورة العالم العربي على الساحة الدولية.

في الفصل الذي كتبه الراوي وجونتر، تتبع الباحثان تطوُّر الصحافة العراقية منذ عهد الملكية وصولًا إلى الوقت الحالي، حيث تنوَّعت الخدمات الإخبارية في أعقاب الغزو الأمريكي لهذا البلد العربي عام 2003. واعتمد الباحثان على دراسة تجريبية أظهرت صراع الأحزاب السياسية والحركات السياسية والطائفية للسيطرة على وسائل الإعلام.

في أثناء حكم حزب البعث، كان النظام يمارس رقابة حزبية علنية، ما أدَّى إلى انتشار صحافة اللون الواحد، وهو وضْع شائع في عموم العالم العربي، لكن اللافت أن حكم حزب البعث كان يحظر التطرق إلى موضوع الطائفية الدينية، لكن كل هذا أخذ ينهار بعد ما يسمى حرب الخليج عام 1990، عندما شهدت المنطقة الكردية في شمال البلاد ظهور عدد من المنافذ الإعلامية المرتبطة بالأحزاب السياسية المنادية بالهوية

الكردية. وفي خضم الفوضى السياسية والإدارية التي أعقبت غزو العراق واحتلاله عام 2003، أصبحت الصحافة منقسمة وموزعة وفقًا للتوجهات السياسية والطائفية والعرقية، وكانت الولايات المتحدة – كما يقال – تنوي تعزيز الصحافة الحرة والمستقلة بإطلاق خدمات إذاعة وتلفازية عامة من خلال الترويج لاقتصاد إعلامي مختلط (إذاعة وخدمات تلفازية عامة مُموَّلة من الحكومة، إلى جانب صُحُف وخدمات بث مملوكة للقطاع الخاص)، لكن جهودها باءت بالفشل. ويرى الباحثان أن التحديات الناجمة عن تدني مستويات المهنية، وانعدام التدريب للعاملين في المجال الصحافي، إلى جانب الضغوط السياسية والدينية والعرقية، أدَّت جميعها إلى عرقلة تطوُّر الصحافة العراقية، ويضاف إلى ذلك استمرار سيطرة الحكومة على توزيع خدمات الأخبار الأجنبية والحصول عليها.

شهدت السنوات الأخيرة محاولات من العاملين في الصحافة؛ لمحاسبة القادة العراقيين، وتشجيع النقاش السياسي، لكن هذه المحاولات قُمِعت بشدة، وقد واصلت السلطات العراقية والكردية ممارسات الضغط والقمع والإكراه ضد الصحافيين والنشطاء السياسيين والمحتجين للحد من حرية التعبير؛ حيث أُغلِقت محطات إذاعية، واعتُقِل المتظاهرون، وتَعرَّض الصحافيون للاعتداء الجسدي والاعتقال، كما اختُطِف بعضهم وقُتِل. وبحسب تقرير لجنة حماية الصحافيين لعام 2012، فإن العراق يُعدُّ من أخطر الأماكن للصحافيين في العالم. وحتى الصحافيون المتمرسون الذين يعملون مع وسائل الإعلام المسيَّسة، يجدون أنه من المستحيل عليهم العمل وفقًا للتقاليد الصحافية المعروفة، ويضطرون إلى اتباع سياسات التحرير الضيقة للصحف ومحطات التلفاز التي يعملون معها.

في ضوء هذه الأوضاع، عرض جونتر والراوي نتائج دراسة تفصيلية عن التغطية التلفازية للانتخابات العامة عام 2010، شملت أربع محطات تلفاز، وأظهر الباحثان أن خدمات التلفاز كانت موزعة في تغطيتها وفقًا لخطوط حزبية وطائفية، ولهذا كانت الانتماءات لهذه الخطوط واضحة في التغطية الإخبارية. بصورة عامة، ينتهي المطاف

– كما يقول الباحثان – بهذه المحطات المرتبطة بالأحزاب والتنظيمات الطائفية إلى تعميق الانقسام الاجتماعي، والسياسي، والديني، والعرقي. وقد يبدو للمراقبين أن التعددية في نظام البث التلفازي العراقي قد تحققت في أعقاب الغزو الأمريكي عام 2003، لكن هذه التعددية سطحية فقط وليست حقيقية، وذلك لغياب مبادئ التوازن، والموضوعية، وعدم الانحياز.

في الفصل الرابع، يصف الباحثان نسيبة وديكنسون التاريخ الطويل للصحافة الفلسطينية ودورها في توثيق النضال الشعبي؛ لإنشاء دولة فلسطينية، وقد حدد الباحثان سبع مراحل في تاريخ الصحافة الفلسطينية تعكس المخاضات التي تَعرَّض لها الشعب الفلسطيني سياسيًّا وجغرافيًّا. في كل مرحلة من هذه المراحل، خضعت الصحافة الفلسطينية إلى إجراءات وقوانين صارمة ومقيِّدة، وحُرِمت حرية التعبير أولًا من قِبَل سلطات الانتداب البريطاني، ومن حكومات الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين، وأخيرًا من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن الفصائل السياسية التي تسعى إلى التأثير في آراء المواطنين، وإلى تحقيق طموحاتها السياسية. وفي حالات كثيرة، اضطرت المؤسسات الصحافية الفلسطينية إلى تغيير أماكن صدورها، والانتقال إلى الدول المجاورة؛ لتستطيع مواصلة دعْم الخط السياسي لقيادتها الفلسطينية، ولكن، مع مرور الوقت، ظهرت صُحُف ودوريات واختفت من المشهد، وكانت تعبر عن أطياف الاتجاهات والانتماءات السياسية. هذه الحالة الفلسطينية تُصوِّر أهمية دور الصحافة في الإسهام في تعزيز الشعور الوطني، كما تُبيِّن أن وجود صحافة من دول أخرى في عالم مشبع بوسائل الإعلام يساعد على التخفيف من القوانين القامعة للصحافة. وفي فلسطين، كما في أي مكان آخر في العالم العربي، فتحت القنوات الفضائية والإنترنت المجال للتعبير عن وجهات النظر المختلفة، ولم يعُد من الممكن التحكم في مداها وانتشارها.

مع ذلك، أدَّى الانقسام الحالي بين حركة حماس التي تسيطر على غزة، وحركة فتح التي تسيطر على الضفة الغربية المحتلة، إلى انقسام الصحافة إلى اتجاهات فئوية

وجهوية، ونتج عن هذا الاستقطاب تقليص مساحة التغطية الإخبارية في كلتا الحالتين، وإلى تنامي الحذر والحيطة بين الصحافيين والمحررين عند اتخاذ قرار بتغطية أي الأخبار، وكيفية هذه التغطية. في المحصلة، كان من نتيجة التخلي عن المعايير الصحافية من قِبَل بعض الصحافيين – بسبب الترهيب، والارتباط الفئوي في حالات كثيرة – وزيادة سقف الرقابة الذاتية، أن أدى ذلك كله إلى انخفاض مستوى الثقة الشعبية بوسائل الإعلام التقليدية. ويرى بعض المراقبين أن الأداء الحالي للصحافة قد ساعَدَ على تعميق الانقسام الداخلي بين حركتي فتح وحماس. وعليه؛ أصبحت الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي خيارات مهمة للصحافة المستقلة، ولكن هذا الوضع تَرافق مع زيادة في ملاحقة الصحافيين من قِبَل سلطات الاحتلال وحركتي فتح وحماس، وإغلاق مواقع إخبارية ومدونات كثيرة، وتَعرَّض الصحافيون المرتبطون بها إلى تهديدات. هذه الصورة، كمثيلاتها في دول العالم العربي الأخرى، تُظهِر مرة أخرى أن الصحافيين يواجهون أخطارًا كثيرة تهدد سلامتهم الشخصية، لكن قصة الصحافة الفلسطينية تثبت إلى حد ما أن الصحافيين والصحافة قوة تصعب السيطرة عليها في مسيرة النضال الفلسطيني.

في الفصل الخامس، يستعرض الباحثان جونتر ومحمد تاريخ الصحافة المصرية، وكيف مارست عبر تاريخ هذا البلد العربي دورًا مركزيًّا في النظام السياسي، الذي استخدمها قوة وأداة في يد الحكومات، وعلى الرغم من أن مصر كانت سبَّاقة في بعض المحاولات في إدخال تقنيات الإعلام الحديثة، والاستثمار فيها– فقد كانت، مثلًا، أول من أدخل البث الفضائي إلى المنطقة في تسعينيات القرن الماضي، وقاد النمو السريع في عدد القنوات التلفازية– إلا أن الصحافة الإلكترونية ظلت مملوكة أو مسيطر عليها من الحكومة أو من أفراد موالية للحزب الحاكم. ومع أن الأحزاب السياسية تستطيع امتلاك صُحُف خاصة بها، إلا أنها لا تستطيع امتلاك قنوات تلفازية، لذلك فإن قراءة

تاريخ الصحافة المصرية المطبوعة تساعد على فهْم الصحافة المعاصرة ودورها وأهميتها السياسية.

في عهد الرئيس جمال عبدالناصر وبعد ثورة 1952، أُغلِق عديد من الصُّحُف، وأُجبِر الصحافيون على تأييد السياسة الرسمية، وأدَّى تأميم الصحافة عام 1960 إلى تسخيرها في خدمة الحكومة لتوحيد الجماهير. وفي عهد أنور السادات، أدَّت الإصلاحات السياسية التي شهدت عودة الأحزاب السياسية إلى تخفيف القيود على الصحافة، وإلى تهيئة الظروف أمام صحافة تتمتع بمزيد من الحرية والاستقلالية، وإن كان ذلك ضمن حدود صارمة كانت كفيلة بتعطيل أي تطوُّر سياسي حقيقي.

استمر الإصلاح ببطء في عهد حسني مبارك، وساد اتجاه أكثر انفتاحًا عندما سُمح بالملكية الخاصة للصُّحُف – ولكن ضمن ضوابط – وبانتقاد الحكومة، كان من آثار هذه التطورات الارتقاء بالممارسة الصحافية التي أخذت تُظهِر تشابهًا مع الصحافة الحزبية والنقاش المفتوح، الذي كان سائدًا قبل ثورة 1952.

في تسعينيات القرن الماضي، ظهر مزيد من الصُّحُف، ما أدَّى إلى تنوُّع طيف المشهد السياسي، وأدَّت هذه البيئة التنافسية إلى مزيد من الجرأة الصحافية إلى الحد الذي لم تكتفِ فيه الصحافة بانتقاد الحكومة، بل انتقدت الرئيس أيضًا، وهذه حالة غير مسبوقة في التاريخ المصري. مع ذلك، فإن هذه الإجراءات لم تدم طويلًا، إذ فُرِضت قيود وقوانين صارمة، وأُغلِقت صُحُف ومجلات، واعتُقِل الصحافيون في السنوات الأخيرة من حكم مبارك.

لكن الأثر الأوسع لهذه الإجراءات تَمثَّل في الطرق غير المباشرة لعرقلة تطوُّر الصحافة المستقلة، ومن ذلك تطبيق عدد من الإجراءات لسحب امتيازات الصحافيين الذين عملوا مع هذه الصُّحُف، ما جعلهم يمارسون عملهم في أجواء من الرقابة، وكبْت حرية التعبير التي شملت المجتمع المصري كله، وشملت هذه القيود رقابة يومية على ما

يمكن أن يمارسه الصحافيون، والحد من وصولهم إلى المصادر الرسمية، وحرمانهم الحصول على عضوية نقابة الصحافيين.

مثلما هو الحال في معظم الدول العربية الأخرى، فقد خضعت الصحافة الإلكترونية في عهد مبارك إلى ضوابط قاسية، أكثر مما تعرَّضت له الصحافة المطبوعة، فالخدمات الصحافية الإلكترونية كلها كانت مملوكة للحكومة، وكانت تشرف على عملياتها، وتُعيِّن العاملين فيها. هذا النموذج في مصر، مثلما هو في أماكن أخرى، من مخلفات قوى الاحتلال لإحكام السيطرة على الإذاعات وقد ورثته الدول المستقلة وعززته، لتسخير وسائل البث الإذاعي والتلفازي لخدمة الحكومات.

في عهد مبارك، انقسم الإعلام إلى صحافة قوية تُعيِّن الحكومة رؤساء تحريرها، وصحافة معارضة كان عليها أن تصارع ضد قوانين الصحافة المعقدة، وقوانين التشهير، وإصدار التراخيص، وملاحقة الصحافيين. وفي أعقاب ما يسمى ثورة الربيع العربي ظل الوضع على ما هو، إن لم يكن أسوأ، من خلال تطبيق المجلس العسكري قوانينَ الطوارئ، التي أعطت السلطات الحق في اعتقال الصحافيين؛ لانتقادهم المجلس أو أعضائه، وفي تعطيل الحريات لمصلحة أمن البلاد.

على الرغم من كل هذا، يعتقد الباحثان أن قوى الانفتاح ستستمر في التعبير عن نفسها وإثبات حضورها، وإن كانت ببطء، خاصة مع الانتشار المتزايد لاستخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، التي سبق لنظام مبارك أن اعترف بأخطارها، فضيّق عليها، واعتقل المدوِّنين، وأغلق المواقع الإخبارية في السنوات التي سبقت الانتفاضة الشعبية. في البداية، نُظِر إلى المُدوِّنين على أنهم منافسون للصحافيين العاملين مع صُحُف المعارضة، لكنهم تحالفوا معهم، واستخدموا قوة الإنترنت لربط مواقع حركات حقوق الإنسان للعمل معًا في مهاجمة فساد الحكومة، وإساءة استخدام السلطة، والدعوة إلى الإصلاح السياسي، وكانت هذه فاتحة الربيع العربي وثورة 25 يناير 2011.

أما الفصل الذي كتبه مختار العريشي وجوليان ماثيوز فيبدأ بنظرة عامة على المشهد الصحافي المتغير في ليبيا، وقد وضعا بحثهما ضمن السياق الأوسع للتغيير على ساحة صناعة الخبر العالمية، وأكدا أهمية القنوات القومية العربية، وأوردا استنتاجات عن خيارات المشاهدين الشباب للقنوات التلفازية الإخبارية.

قبل الإطاحة بنظام معمر القذافي، كانت القنوات الفضائية حكرًا على طبقة النخبة، لكن مرحلة التسعينيات من القرن الماضي شهدت انخفاضًا في تكلفة صحون الالتقاط وأجهزة التشفير؛ ما سهَّل امتلاك الجمهور العريض لها، وكان من نتائج ذلك تراجع مشاهدة محطات التلفاز الرسمية. وبعد استعراض التغييرات التقنية وزيادة المنافسة، ركز الباحثان على أثر مصادر الأخبار غير الليبية في المشاهدين من حيث الخيارات والجودة. وعلى الرغم من أنهما أجريا هذا البحث عام 2009 – قبل الإطاحة بنظام القذافي– إلا أن هذا البحث يظل مهمًّا، ليس من حيث علاقته بالسياق الليبي فحسب، وإنما أيضًا بالعالم العربي والخارج؛ لأنه يكشف الطبيعة الدقيقة للتحديات التي يواجهها مزودو الخدمة الإخبارية المحليون: ماذا يجذب المشاهدين الشباب في الخدمات الإخبارية الأجنبية؟

وقد أورد الباحثان بعض الاستنتاجات المهمة عن أنماط مشاهدة قنوات وبرامج بعينها، والدافعية وراء ذلك. وتُبيِّن الدراسة أن المشاهدين الشباب يتابعون القنوات القومية العربية؛ بسبب قيم الإنتاج العالية، والمهنية، والمصداقية، والشمولية، والشهرة، والفائدة.

توصَّل الباحثان إلى أن المحطات غير المحلية تتفوق على نظيراتها المحلية في هذه الجوانب كلها، وإلى أن قناة الجزيرة هي القناة المفضلة، إلا أن اللافت أن البيانات تظهر بأن معرفة أن نشرة الجزيرة لا تخضع للرقابة ليس مؤشرًا مهمًّا على احتمال مشاهدة غالبية الشباب الليبي لها، أو لرفضهم مشاهدة المحطات المحلية لأنها

مراقبة، وإنما بسبب الميزات التي يفضلونها فيها على المحطات المحلية. وعلى الرغم من أن هؤلاء المشاهدين درجوا على عدم الثقة بقنوات الأخبار الليبية، إلا أن آراءهم كانت إيجابية فيما يتعلق بالقنوات المحلية الجديدة التي تتمتع بمعايير إنتاج وتقديم عالية المستوى، ويضاف إلى ذلك أن البحث يؤكد أن نجاح القنوات الفضائية يكمُن في قدرتها على التمايز، وتقديم مواد مُوجَّهة إلى الشرائح المختلفة من جمهور المشاهدين.

مثلما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم العربي، فإن القنوات الفضائية تمثل تحديات للحكومة الليبية وخدماتها التلفازية؛ فهي تنافسها في تزويد الأخبار، والأهم من ذلك أنها توفر التنوع من حيث القِيَم الإخبارية، والمنظور، والتعليق على الأحداث، ولا تقتصر التحديات على ذلك، بل تتعداها إلى التحديات الفكرية والثقافية.

في الحقيقة؛ فإن الجابر وجونتر في مساهمتهما الثانية في هذا الكتاب، يشاركان الباحثين في اهتمامهما بجمهور المشاهدين، لكنهما يقدمان نظرة أوسع تشمل دول الخليج، وهما يستخدمان طريقة مماثلة عن الرضا والإشباع، والاستخدامات لمعرفة سلوك المشاهدين، ويطرحان عددًا من الأسئلة عن تغيُّر عادات المشاهدين، ونظرتهم إلى المحطات المحلية والخارجية، في محاولة لتقييم الأثر المحتمل لهذه العادات والسلوكات في المحطات المحلية. هل يمكن لهذين النوعين من القنوات أن يتعايشا؟ هل المشاهدون مشتركون أم مُوزَّعون بين هذه القنوات؟

مثلما بيَّن العريشي وماثيوز في بحثهما عن جمهور المشاهدين الليبيين الشباب، فقد توصَّل الجابر وجونتر إلى وجود دوافع مختلفة وراء تفضيل هؤلاء الشباب القنواتِ الفضائيةَ المختلفةَ، مع أنهما يلاحظان الأهمية التي يوليها المشاهدون في دول الخليج لجودة تقديم نشرات الأخبار. وتكشف بياناتهما نمطًا معقدًا لأفضليات المشاهدين واهتماماتهم التي تتباين من دولة إلى أخرى، ومن قناة إلى أخرى. وتوضح هذه البيانات أن الإنترنت والقنوات التلفازية القومية هي المصدر الرئيس للأخبار غير المحلية، وأنها

أكثر مشاهدة من القنوات المحلية. ومرة أخرى، تبدو الجزيرة أنها مصدر مهم للأخبار. كما يلاحظ الجابر وجونتر أن الأسباب الرئيسة لشعبية قناة الجزيرة عمومًا هي المهنية الصحافية العالية، وأسلوب التقديم، لكن الأسباب المحددة أكثر لشعبيتها تختلف من بلد إلى آخر؛ ففي البحرين وقطر – مثلًا – ارتبطت مشاهدة الجزيرة بالإعجاب بالقنوات القومية العربية عمومًا، وبالاهتمام بسياسات العالم العربي.

أما في السعودية، فقد ارتبطت شعبية قناة الجزيرة بالاهتمام بتغطية النزاعات في العالم العربي عمومًا، وبالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني خصوصًا. وبحسب اعتراف الجابر وجونتر فإنه من الصعب تحديد التفسيرات لهذه التباينات في الأفضليات والدافعية، ولكن يبدو من المحتمل جدًّا أنها متجذرة في طبيعة الأنظمة السياسية لكل بلد من هذه البلدان، ودورها في تشكيل القنوات الإخبارية المحلية.

في الفصل الثامن، يناقش الشيخ وكامبل دور الصحافة في التنشئة السياسية في البحرين، وهو البلد الذي شهد – مثل بقية الدول المجاورة – تغيرات سياسية وإعلامية امتدت عشر سنوات على الأقل، وقد بنى الباحثان دراستهما على البيانات المستمدة من استطلاع رأي لطلاب المدارس الثانوية من عمر 15–22، ومن خلال التجمعات الطائفية المختلفة، وقارنا أنماط متابعة الأخبار، والوعي السياسي، والمشاركة السياسية. وقبل إجراء هذه المقارنة، مهَّد الباحثان بتقديم مادة سياقية قيِّمة عن تاريخ البحرين، ونظام الصحافة فيها، ومراجعة مفيدة للكتابات عن التنشئة السياسية عمومًا، وفي الوطن العربي خصوصًا.

أوضح الشيخ وكامبل أن السنوات منذ عام 2002 شهدت ذروة الصحافة المطبوعة في البحرين في أعقاب الإصلاحات السياسية والتوسع في خدمات وسائل البث، التي أخذت تفتح الباب أمام نظام إعلامي تعددي، مع احتفاظ الحكومة بالسيطرة على الإذاعة والتلفاز، وتَرافق ذلك مع زيادة الإقبال الشعبي على الإنترنت وشبكات التواصل

الاجتماعي. في الوقت الحالي، انتشرت شبكات التواصل الاجتماعي ومنتديات النقاش، وتطغى عليها الصبغة الطائفية. ويقول الباحثان إن السبب في شعبية هذه الشبكات والمنتديات يعود إلى محدودية مساحة الحرية للنقاش، والتعبير عن الرأي في وسائل الإعلام التقليدية. وغالبًا ما يتركز النقاش في منتديات الإنترنت على انتقاد كل فئة للأخرى التي ترى كل واحدة منها أن أعضاءها ومعتقداتها تتعرض للتهديد، وهذا ما يُعمِّق الكراهية الطائفية. وفي بعض الحالات (عندما يعتقد أتباع إحدى الطائفتين أن الحكومة تحابي إحداهما على حساب الأخرى)، ينصب الانتقاد على الحكومة، ويتطور إلى احتجاجات. وقد لجأت الحكومة من وقت إلى آخر إلى وقف هذه المنتديات بالكامل، لكن اللافت في الأمر أن نتائج استطلاع الرأي تُظهِر أنه على الرغم من أهمية الإنترنت في حياة الشباب البحريني، وإدمانهم النقاشَ على المنتديات، إلا أنهم لم يتوقفوا عن الثقة بالحكومة والبرلمان والنظام القضائي. وخلافًا لاستنتاجات البحوث السابقة عن التنشئة السياسية في العالم العربي، التي أكدت مركزية أثر الدين، يُبيِّن البحث الحالي أنه على الرغم من أهمية الدين والعائلة للشباب البحريني، إلا أن وسائل الإعلام تُعدُّ مصدرًا مهمًّا للمعلومات السياسية، وأن الإنترنت ستتفوق على التلفاز والصُّحُف في هذا الخصوص، كما يوجد ارتباط وثيق بين استخدام الإنترنت والاهتمام بالسياسة والانخراط فيها. وعليه؛ نجد هنا دليلًا أكثر وضوحًا على الأهمية الكبيرة والمتزايدة للإنترنت في السياق العربي.

الخاتمة

لقد تشكَّل كيان وسائل الإعلام في العالم العربي من خلال عاملين قويين؛ أحدهما، تركة استعمارية للسيطرة الحكومية الشديدة (وهذه تتباين بدرجات متفاوتة عبر المنطقة اعتمادًا على تاريخ كل دولة بعد الاستقلال). وثانيهما، الظروف الوطنية الخاصة، التي تشجع الحكومات على تجربة الحرية الصحافية، ثم تعود إلى تطبيق القيود

التي كانت سائدة قبل الاستقلال، وهذا يحدث غالبًا لمواجهة الانقسامات السياسية والطائفية المحلية. أما طريقة التطبيق فتختلف إلى حد كبير؛ فهي إما أن تكون قمعية وقاسية، وإما خفيفة نسبيًّا باعتمادها على الرقابة الذاتية، لكن التوتر بين الصحافة والدولة يظل عميقًا في كلتا الحالتين. مع ذلك، توجد دلائل على توجُّه بطيء لحرية الصحافة في العالم العربي، وهي دلائل تكتسب بعض الزخم، كما أوضحت فصول هذا الكتاب.

يمكن أن ينظر إلى بعض الدول – وبخاصة دول الخليج العربي – على أنها رائدة في التغيير، وكان هذا جليًّا في العقد الماضي بعد إطلاق الحكومة القطرية قناة الجزيرة الفضائية، لكن تراخي قبضة الحكومة على الصحافة المطبوعة أصبح مُلاحَظًا في المنطقة كلها.

تُعدُّ قناة الجزيرة مثالًا قويًّا على التوجه الليبرالي، ولها أثر ملموس عبر العالم العربي وخارجه، وامتد تأثيرها أيضًا إلى بعض الدول التي شجَّعت على تأسيس قنوات على شاكلتها، لكن هذه المحاولات هدفت إلى استعادة المشاهدين المحليين، بتقديم برامج محلية أرضية أو عبر الفضائيات بإنتاج ومهنية وطريقة تقديم مشابهة لقناة الجزيرة، مع قليل من الانفتاح في البرامج الإخبارية. من نتائج هذه المنافسة أن التقاليد والممارسات الصحافية في وسائل الإعلام الوطنية بدأت تتغير، وهذه العملية التي لا تسير بوتيرة واحدة لا تعتمد على طبيعة الإطار التنظيمي المرعي في أي دولة فحسب، وإنما أيضًا على مدى الالتزام بتطبيق هذا الإطار؛ وكانت استجابة المشاهدين لهذه التطورات هي التحول إلى قناة الجزيرة بأعداد متزايدة.

تتباين أفضليات المشاهدين بين الدول اعتمادًا على: 1. توافر خدمات إخبارية محلية قادرة على منافسة القنوات العربية وغير العربية، و2. الجو القومي/الثقافي،

والحرص على متابعة القنوات الإخبارية غير العربية بدرجات متوازنة، والتقاليد الدينية السائدة.

لقد احتلت القنوات القومية العربية مكانة راسخة في المنطقة؛ حيث تتنافس قناة الجزيرة على المصداقية والجودة واهتمامات المشاهدين وولائهم، مع القنوات العربية وغير العربية الأخرى (مثل بي.بي.سي العربية، وبي.بي.سي العالمية، وقناة الحرة الممولة من الحكومة الأمريكية، وسي.إن.إن، وفرانس 24، ويورو نيوز)، وكذلك مع القنوات التلفازية المحلية الممولة من الحكومات.

أما فيما يتعلق بالشعبية، فهذه تتباين من دولة إلى أخرى، ولكن من غير الواضح إن كان هذا التباين يعكس نماذج الطلب على هذه القنوات. وبعبارة أخرى، من غير الواضح إن كان نجاح قناة الجزيرة المستمر بين المشاهدين العرب يعود إلى جودة أسلوب التقديم إذا ما قورنت بالقنوات المحلية، والتزامها بمعايير صحافية معينة، ومنظورها العربي بخصوص القضايا العالمية الراهنة، ومصداقيتها في تغطية الأحداث المحلية والإقليمية.

في كل الأحوال، فإن السياق هو الأساس، فهذه العوامل تؤدِّي أدوارًا متباينة في الدول المختلفة، ولذلك فإن الاستجابة لها تأخذ صورًا متعددة، فبعض الحكومات -مثلًا- موَّلت قنوات تلفازية محلية منافسة لاستعادة المشاهدين الذين فقدتهم لحساب قناة الجزيرة الفضائية، في حين لم تُقدِم حكومات أخرى على ذلك. ويرى بعض المراقبين أن قناة العربية، الممولة من الحكومة السعودية، تُعدُّ مصدرًا إخباريًّا متوازنًا؛ لاتباعها خطًّا محافظًا جاذبًا للمُشاهِد المحلي، ما يلغي الحاجة إلى إنشاء قنوات تلفازية محلية لمنافسة قناة الجزيرة.

أما الصحافة المطبوعة فما زالت تمثل جانبًا مهمًّا من المشهد الإعلامي، فهذه الصحافة لها تاريخ طويل ومميز في كثير من الدول العربية، وتميزت علاقتها مع الحكومة

بالخضوع حينًا وبالمعارضة حينًا آخر. وقد ظلت هذه الصحافة منحازة إلى الأحزاب السياسية المرتبطة بالتيارات الإسلامية والدينية الأخرى، وهذه ضرورة وميزة في آن واحد من حيث الاعتبارات التشغيلية (جمع الأخبار وجمهور ثابت ومعروف)، والديمومة (لتمتعها بحماية الأحزاب)، لكن هذا يعني أيضًا أن الصحف العربية، مقارنة بالصُّحُف الغربية، تجارة غير مستقرة؛ حيث تقوى وتضعف بحسب انتماءاتها السياسية.

عمومًا، تعكس صناعة الصُّحُف العربية درجة من التعددية يصعب العثور عليها في الصحافة الإلكترونية بالمنطقة التي خضعت تقليديًّا لضوابط شديدة، وظلت تمثل امتدادًا لسلطة الحكومات. وكان هذا المسار من الأسباب التي جعلت قناة الجزيرة جاذبة للمشاهدين عبر العالم العربي؛ لاتباعها خطًّا إخباريًّا بديلًا، وتقديم منظور أوسع للقضايا الإقليمية والعالمية. أما عندما توجد صحافة إلكترونية أكثر تعددية (كما في عراق ما بعد الاحتلال)، فإنها لا تلبي معايير سوق الأفكار الحرة على الأسلوب الغربي، فهذه الصحافة تعكس الانقسام الطائفي والسياسي كما في الصحافة المطبوعة، لكن الفرق الوحيد هو نتائجها السلبية العميقة على التطور الديموقراطي.

في كل الأحوال، لقد مثلت الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي صعوبات كثيرة للحكومات التي اعتادت فرض الرقابة الشديدة على وسائل الإعلام (Al-Saqaf, 2012)، فالمواقف من هذه الشبكات متعددة، ولكن النظرة العامة لها هي أنها تمثل تهديدًا للاستقرار (بعد الربيع العربي) يضاف إلى ذلك أن المواقع الإلكترونية - سواء أكانت مزودة أخبار تجارية أم منتديات نقاش -كثيرًا ما تتعرض للحجب أو الإلغاء، لذلك فإنه حتى في الدول العربية التي قد تعدُّ أكثر ليبرالية في تعاملها مع الصحافة (مثل البحرين)، فإن أي نشاط على الإنترنت يكون مثيرًا للحساسيات السياسية أو الدينية أو محرضًا على العنف قد يتعرض القائمون عليه إلى الاعتقال، أو الحجب المؤقت للموقع، أو إلغاء الخدمة تمامًا. وتُعدُّ أساليب قمْع الصحافة هذه مألوفة للسلطات العربية، وهي عادة ما تُستخدَم للحد من حرية التعبير. وكما يشير الدليل الذي قدَّمه كاتبو فصول

هذا الكتاب، فإن الصحافة تُعدُّ من أخطر المهن في العالم العربي. صحيح أن انتشار الصحافة الرقمية قد ساعد المجموعات المتناثرة على تنظيم أنفسها في مجموعات قوية، لكنها تظل هامشية، ومضطهدة، وذات توجهات ثقافية ودينية وسياسية متباينة، ولا تستطيع أي مجموعة منفردة منها إحداث أي تغيير سياسي واجتماعي جوهري، ولقد مكَّنها استخدام أدوات الإنترنت، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي، من التواصل السريع عبر امتدادات جغرافية واسعة؛ لتشكيل مجموعات عمل متكاملة قادرة على تنظيم حملات دعْم لا يمكن للحكومات وقفها.

لهذا فإن الانطباع السائد بأن الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات والمواقع الإخبارية قد أدَّت دورًا مهمًّا في أحداث الربيع العربي، ينسجم مع الشعور المتفائل بأن العالم العربي سيشهد قريبًا انتشار صحافة أكثر حرية وليبرالية، وربما يكون هذا التفاؤل صحيحًا، لكن الصحيح أيضًا هو أن حكومات المنطقة سترى في هذه الأحداث سببًا لتشديد قبضتها على الإنترنت، وتكثيف جهودها للحد من نشْر الأخبار والمعلومات على هذا المواقع.

يمكن للجيل الثاني من أدوات الإنترنت، ومنه: فيس بوك وتويتر، أن يُستخدَم من قِبَل المؤسسات الكبيرة والأفراد، لكن التغييرات الاجتماعية والسياسية تحدُث في نهاية المطاف، ليس بسبب تقنيات التواصل الرقمية، وإنما بسبب سعي الناس إلى امتلاكها. ونحن نشاهد انتشار الحواسيب المرتبطة بالإنترنت ضمن بيئات اجتماعية معينة محكومة بقِيَم وتقاليد اجتماعية يتعين على مستخدمي الإنترنت الالتزام بها؛ حيث كانوا يبحثون عن تقبُّل المجتمع لهم على نطاق واسع (Wilson & Peterson, 2002)، أما الحكومات فستقرر حجم الحرية المشروعة التي ستمنحها لنُظُم التواصل هذه، وستكون هذه القيود في صورة قوانين، ولكن هذه القوانين لن تنجح إلا إذا راعت المعايير الاجتماعية. وحتى تستطيع هذه القوانين التغيير، وحتى تتمتع الصحافة بالحرية، فيجب توافر الرغبة الشعبية لتقبُّل هذه التغيرات (Hydén, 2006; Hydén & Svensson, 2008).

ومن دون إجراء مزيد من البحوث التجريبية الشاملة والمفصلة التي يمكن أن تؤكد الرؤى القيِّمة التي أوردها كاتبو فصول هذا الكتاب، فسيكون من المستحيل معرفة الاحتمال الأكبر لما سيحدث؛ حرية أكبر أم رقابة أشد.